بحث بعنوان
الصراع الطبقى فى مصر
الفترة من ١٩٨١حتى ٢٥يناير٢٠١١

اعـــداد

سمر السيد أحمد عوض

مقدمة :

تساعدنا دراسة التكوين الاجتماعى– الاقتصادى للمجتمع المصرى على أن نعرف طريقنا فى المجرى المتشابك للأحداث التاريخية، وعلى الرغم من أن كل حدث منها ليس تكرارا دقيقاً للآخر فإنه يجعل من الممكن تمييز السمات الأكثر جوهرية،الأكثر عمومية،الأكثر تواتراً (فى سبيل اكتشاف القوانين التى تحكم التطور الاجتماعى) ونتيجة لذلك يبدو تاريخ المجتمع لا كتجميع أحداث خاضع للصدفة والعشوائية بل كعملية تاريخية طبيعية محكومة بقوانين لحلول تكوين اجتماعى – اقتصادى أكثر رقياً وأكثر تقدماً محل تكوين آخر(١).

ويتضمن التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات عناصر مثل الإنتاج والبناء التحتى والبناء الفوقى، بالإضافة إلى ظواهر اجتماعية أخرى؛ (جماعات بشرية تاريخية محددة – العشيرة ،القبيلة ،القومية ،الأمة) طريقة الحياة والزواج والأسرة واللغة والعلوم الطبيعية وبعض المنظمات الاجتماعية (العلمية والتكتيكية والرياضية) وهذه الظواهر لا تنتمى مباشرة إلى أى من البناء التحتى أو البناء الفوقى ولكنها عناصر ضرورية لأى تكوين اجتماعى– اقتصادى،وهذه الظواهر ،كقاعدة، مرتبطة بكل تكوين اجتماعى اقتصادى وتمر بتغييرات عميقة مع تتابع التكوينات وتغير أشكال المجتمعات، ففى المجتمع البدائى وجدت العشيرة والقبيلة وفى المجتمع الإقطاعى وجدت القومية وفى المجتمع الرأسمالى وجدت الأمة ومع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية حلت القوميات الاشتراكية محل القوميات الرأسمالية(٢).

وبشكل عام يرتبط التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات بالصراع الطبقى،إذ أن تتابع تلك التكوينات الاجتماعية هو ما أفرز لنا الصراع الطبقى وخاصة فى المجتمعات الرأسمالية،إذ كان من أبرز ما أفرزه نظام الحكم فى عهد مبارك تفاقم الصراع الطبقى وتزايد حدته؛ زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وساهم فى ذلك التوجه إلى اتباع السياسات الرأسمالية كموجه أساسى للاقتصاد المصرى، تلك السياسات التى تسعى دائما إلى الهجوم على مكتسبات الطبقات الأدنى، بمحاولاتها تخفيض الأجور والإلغاء التدريجى لكل الحقوق التى استطاعوا أن يحصلوا عليها من خلال نضالاتهم المحدودة .

ويصل الصراع الطبقى إلى حدته فى ظل الأزمات الاقتصادية،ومن أبرز الأمثلة على ذلك حين يسعى أصحاب الأعمال لمحاولات تحميل العمال نتيجة الأزمات لتجنبهم الخسائر المالية، فيشرعون مع كل أزمة يشهدها النظام الرأسمالى فى تخفيض الأجور وإلغاء الحوافز والبدلات، ثم تخفيض العمال وطرد عدد منهم، أو غلق مصانع بأكملها، وتغيير نشاطها، ما يؤدى إلى طرد أعداد كبيرة من العمال، وبفعل حدة الصراع الطبقى يرتفع الوعى الطبقى لدى العمال فيبدأون فى تنظيم أنفسهم، وابتكار آليات جديدة لمواجهة هجمة أصحاب الأعمال، ويكسبون معارك ويخسرون أخرى خارجين من كل معركة، بخبرات نضالية ، وهو ما يهدد النظام الرأسمالى بأكمله، والذى ينتج "حفارى قبره".

إنه وفى ضوء تلك المنطلقات الأكاديمية التى صيغت للطبقات سنتعرض فى الأجزاء التالية لتأثير السياسات الرأسمالية على طبقات المجتمع المصرى ودورها فى تفاقم حدة الصراع الطبقى، فعادة ما يرتبط نمط الدولة الرأسمالية فى المقام الأول بالاستغلالية والصراع الطبقى الاقتصادى وذلك فى مجال علاقة هذه الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى(٣).

أولاً : وضع الطبقة البرجوازية فى عهد مبارك :

إنه وفقاً لمبادئ السياسات الاقتصادية المتبعة تصبح الطبقة البرجوازية هى صاحبة الامتيازات والتى فى سبيل المحافظة على مصالحها وثرائها تعمل على تحويل باقى الطبقات إلى ما دون خط الفقر ويهبط أفراد الطبقة الوسطى فى المجتمع إلى الطبقة الدنيا ويصبح المجتمع مكوناً من طبقتين (العليا والدنيا بشرائحهم المختلفة) .

وتنحاز الدولة وفق هذه الأوضاع الرأسمالية إلى الطبقة المسيطرة، وتتميز الدولة البرجوازية بأنها تقوم بوظيفة تأمين الشروط العامة للإنتاج الرأسمالى، فالإنتاج الرأسمالى بالفعل إنتاج قائم على الملكية الخاصة وبالتالى على المزاحمة وهذا الواقع بالذات يحول دون التماثل بين المصلحة الجماعية للبرجوازية بوصفها طبقة، ومصلحة أى رأسمالى ولو كان الأغنى ، فتحصل الدولة على استغلال معين لتتمكن من تمثيل تلك المصلحة الجماعية،إنها (الرأسمالى المثالى) .

ولكى يستطيع الاقتصاد الرأسمالى أن يعمل بصورة طبيعية يقتضى ذلك وجود شروط قانونية وأمنية مستقرة ومتساوية لجميع الرأسماليين فعلى الأقل لابد من توافر سوقا قومية موحدة ونظاماً نقدياً قائماً على عملة واحدة أو على عدد محدود نسبياً من العملات القومية، كل هذه الشروط لا يمكن أن تنجم عفوياً عن الملكية الخاصة أو عن المزاحمة الرأسماليتين، إن الدولة البرجوازية هى التى تخلقها وعندما تكون البرجوازية مزدهرة اقتصاديا وصاعدة ومتأكدة من سيطرتها اجتماعياً وسياسياً تميل إلى تقليص الوظائف الاقتصادية للدولة إلى الحد الأدنى(٤).

وتشمل الطبقة المسيطرة وفقاً لـ "بورديو" "الأساتذة والكوادر الإدارية العليا المزودة برأسمال ثقافى وليس برأسمال اقتصادى" مكونة ما يمكن تسميته بالطبقة المسيطرة الثقافية التى تتجه بصورة منتظمة نحو كل أنواع اللهو الأقل كلفة والأكثر بساطة والطبقة المسيطرة الاقتصادية تتجه نحو استهلاكات أكثر كلفة وسيتحدث بورديو عن أرستقراطية تقشفية فى الحالة الأولى وعن الميل إلى البذخ فى الحالة الثانية(٥).

إنه وفقا لذلك فقد تميزت هذه النخبة بشكليها الاقتصادى والثقافى فى عهد مبارك بعدة سمات لعل أهمها ما يلى :

١- طبيعة تشكيلها العصبوى، واقتصر هذا التشكيل فى أغلب الأحوال على مجموعة من رجال الأعمال الفاسدين بالإضافة إلى بعض رجال القانون (المعروف عنهم احتراف تفصيل القوانين المطاطة).

٢- عملت هذه النخبة على تمزيق أوصال الدولة المصرية وتفكيكها وتفريغها من دورها العربى والإسلامى والإفريقى وفك ارتباطها بالقضايا الخارجية الحضارية والانسانية الكبرى (والمشاركة فى حصار الشعب الفلسطينى وحماية حدود ومصالح الكيان الصهيونى فى مقابل الحصول على رضا الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)، يضاف إلى ذلك تبنيها مخطط هدم النسيج الاجتماعى الذى تأسس وتقوى عبر الزمن والتاريخ وتمزيقه بإثارة أحقاد الفتنة الطائفية بين أبناء المجتمع تارة، وبتأصيل النزعات القبلية والعشائرية تارة أخرى .

٣- اغلاق النخبة أبواب انضمام عناصر مشهود لها بالكفاءة المهنية أو الروح الوطنية إليها وفتح هذه الأبواب أمام العناصر التى تحمل سمات فسادها أو تتوافر لديها هذه القابلية بامتياز، ولديها فى ذلك آليتان أساسيتان : الآلية الأولى : حراسة الأجهزة الأمنية لفساد النخبة، والثانية دعمها العناصر التى انضمت إلى لجنة السياسات فى الحزب الوطنى المنحل، يوضح ذلك أن جميعها عناصر إما أنها فاسدة أو لديها قابلية للفساد ويضاف إلى ذلك ثبات هذه النخبة مع أن أفرادها جميعا طاعنون فى السن وفقدوا القدرة على الفاعلية والإبداع إلا أن استمرارهم كان مؤيدا من القوى الخارجية التى تسعى لإضعاف الدولة المصرية وتقويم دورها ومن القوى الداخلية التى استباحت الثروات المصرية لتبديدها والاستيلاء عليها ومن ثم تدمير قدرات المجتمع على التنمية والتحديث .

٤- كما اتسمت هذه النخبة بسوء إدارة موارد الدولة،والأمثلة على ذلك كثيرة منها ارتفاع ديون مصر للهيئة العامة للبترول وحدها بنحو ٤٠,٤ مليار جنيه فى ٢٠١٠ وكان ذلك مصطحوبا بحديث الحكومات عن انجازات اقتصادية ومعدلات نمو وصلت للقاعدة العريضة من المواطنين ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل والطبقة المتوسطة بهذه الإنجازات الاقتصادية إذ إن عائدها(إن وجد) لا يوزع توزيعاً متساوياً بين المواطنين .

٥- اتقنت هذه النخبة ثقافة الخصوصية وأبدعت نموذجاً مثالياً (للص بالقانون) يتأكد ذلك بتبديد القدرات المصرية لصالح معارفهم وأصدقائهم وأقاربهم وأبنائهم وزوجاتهم وتأكيد البيع بمرجعية قانونية، ومثال ذلك "استيلاء زوجة الرئيس على ١٤٥ مليون دولار لحسابها الخاص" وهى معونات دولية موجهة إلى مكتبة الإسكندرية ،وأن يمتلك وزير الداخلية ٣٣ شقة فى القاهرة واستراحات فى الساحل الشمالى وقصوراً فى التجمع الخامس إضافة إلى حساباته بالخارج ووفق هذا المنطق استولى رئيسا مجلسى الشعب والشورى على ثروات عقارية عبارة عن قصور وفيلات وأراض للبناء موزعة بالقانون على زوجاتهم وأبنائهم حتى

إذا جاء يوم الحساب المحتمل وكانت الثورة تكون السرقات كلها مؤمنة بالقانون.(٦) ويذكر فى هذا الصدد أن القضاء المصرى حكم ببطلان دعوى بيع القصور الرئاسية لمضى المدة القانونية لرفع الدعوى

إنه وفقاً للأوضاع السابقة وحسب ما هو متاح فقد تخلق نحو ١٢٠٠ رجال أعمال، هؤلاء الذين راحوا يدبون بقوة من أجل تكوين الأرباح السريعة عن طريق العمل فى قطاع الخدمات والسمسرة والاستبداد والوساطة المالية والمرابحة فى العقارات والأراضى والحصول على امتيازات واعفاءات من الحكومة واحتكار السلع، ذلك الذى ساهم فى تزايد أعداد المليونيرات والملياردريرات فى مقابل اقتراب نصف حجم المجتمع من خط الفقر الأولى(٧).

كما تميزت هذه الطبقة أيضاً بالصراع حول مزايا الدولة، فالمنافسة على عطايا ومشروعات الدولة عاد بدرجة أسوأ مما كان عليه فى العهد السابق، وكانت الدراسات حول هذا الجانب تشير إلى أن رجال الأعمال المصريين كانوا منظمين فى شكل عصب ذات تكوين امبراطورى حيث امتدت أعمالهم بين عدة مجالات، وكونوا شبكات أعمال، وتنافسوا بضراوة حول العلاقات مع رجال الدولة والسياسة، وعاد هذا التنظيم الامبراطورى ليصبح أحد أهم ملامح تنظيم عالم الأعمال فى مصر، فتنشأ شركات تتوسع فى عدد من ميادين الأعمال، ويتوالد عنها شركات أخرى تدور حول نفس المالك الفرد أو العائلة، أو تحالفات بين أزواج من رجال الأعمال، أو بين بيوتات أعمال تمتد أحياناً عبر الحدود وتشمل رجال أعمال مصريين وعرباً وأجانب(٨).

وإذا كان هذا هو حال حفنة من اصحاب رأس المال الوطنى ،فإنه وفقاً للتقارير الامريكية فقد بلغت ثروة مبارك وعائلته ما يربو عن مئات المليارات ،تلك التى حصدوها عنوة من خلال مشاركتهم للرأسمال الأجنبى والعربى وافسادهم لكل شىء، فضلا عن قيام وريثه ببيع ديون مصر كصفقات فورية .إنه لهذا الأمر استطاعوا تكديس وتهريب المليارات إلى خارج الحدود الوطنية .والواقع أن ذلك لم يقف عند حدود أسرة الرئيس المخلوع وحسب ،بل امتد إلى رجال حكمه ووزرائه وصفوة الحزب الحاكم ،هؤلاء الذين اقتسموا ثروات مصر ونهبوها دون مراعاة للظروف القاسية التى يعيشها المصريين(٩)

أضف إلى تلك الملامح ظاهرة السمسار الكبير الذى كان واجهة لبيزنس واستثمارات السلطة،ذلك الذى استخدمته تلك النخبة لبناء استثمارات مشبوهة مع شركاء صهاينة تفادياً للغط وتشويه سمعة الأجهزة الأمنية أمام الجماهير، وأوضح مثال لذلك رجل الأعمال "حسين سالم" الذى لعب دور الواجهة التجارية للنخبة الحاكمة المصرية فى شراكتها مع الكيان الصهيونى فى عدد من المشروعات (كان أبرزها مشروع تصدير الغاز الطبيعى المصرى إلى الكيان الصهيونى) ، وفى هذا الصدد أشار "حسين سالم" فى حديث له مع أحد الاعلاميين المعروفين فى مصر على أنه لم يقم بأى تحرك أو معاملات تجارية مع الصهاينة إلا بعد موافقة الأجهزة الأمنية فى مصر .

ثانياً: وضع الطبقة الوسطى فى عهد مبارك :

تكتسب الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى أهميتها من حيث كونها الطبقة التى تتوسط الطبقتين الأساسيتين (العليا والدنيا)،فهى التى تحافظ على تماسك المجتمع وهى الحارس على القيم الاجتماعية وهى منشط عملية التطور فى الظروف الطبيعية فهى تعد بمثابة العمود الفقرى للمجتمع واختفاؤها ينذر دائماً بحدوث الثورات .

وتعرف الطبقة الوسطى أيضا بأنها جماعات من الناس تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل مما يترتب عليها قيامها بأدوار مختلطة، فهى تضم فئات مثل المديرين وأساتذة الجامعات والشرائح البرجوازية الحديثة وهى تشمل من يعملون لحساب أنفسهم ومن يعملون لدى الغير نظير أجر نقدى مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين وكذلك من يعملون الآن فى مجال المعلوماتية وفى مجال المنظمات غير الحكومية كمنظمات حقوق الإنسان وغيرها، وقد وجد معظم من درس أسر الطبقة الوسطى أنها تستثمر بشكل واضح فى مجال تعليم أولادها حيث لابد أن يحصل هؤلاء الأولاد على شهادات جامعية للحفاظ على ما تسميه بعض الكتابات بالإرث الأسرى ودوره فى عملية الحراك الاجتماعى[١٠] ، وبذلك اتسع مفهوم الطبقة الوسطى مع الزمن ليشمل البرجوازية الصغيرة والتجار وأصحاب المؤسسات الصغيرة[١١].

وفى ضوء تلك المنطلقات النظرية التى صيغت للطبقة الوسطى بشكل أكاديمى سوف نحاول فى هذا الصدد إبراز ما آل إليه وضع شرائحها فى عهد مبارك ، فإذا أخذنا أولاً الشريحة العليا من الطبقة الوسطى :

ونظراً للطابع اللامتجانس لشرائح هذه الطبقة وما يعكسه ذلك من تباين واضح فى مستويات دخولها ومستوى معيشتها ووزنها الاقتصادى والاجتماعى ووعيها الطبقى فإن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد أثرت على تلك الشرائح بشكل متفاوت كما أن ردود فعلها تجاه هذه البرامج كان ذا صور مختلفة.

فبالنسبة للشريحة العليا للطبقة المتوسطة وهى أكثر الشرائح الاجتماعية قرباً للسلطة ولصناع القرار الاقتصادى والسياسى، فهذه الطبقة تتميز بارتفاع مستوى دخولها وبأن هذا الدخل ذو طبيعة متغيرة وإذا أخذنا بعين الاعتبار قربها من السلطة وإدارة كثير من أفرادها للأجهزة العليا للدولة أو لشركات القطاع العام فسوف نجد أن وضعها النسبى قد تحسن عند تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة أو على أسوأ الظروف لم يتدهور ولكن فى نفس الوقت مع إلغاء الدعم وزيادة أسعار الخدمات العامة وارتفاع أسعار الطاقة والنقل العام قد أضيرت هذه الشريحة مثلما أضرت بالآخرين، ولكن نظراً للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة فإن الزيادات النقدية التى حدثت فى دخولها عوضت وأكثر من حجم الخسارة التى سببتها

هذه الإجراءات حيث قام أعضاؤها برفع أسعار خدماتهم المهنية (خدمات الأطباء والمحامين والمهندسين ...) كما قامت الحكومة بتقرير كثير من البدلات والعلاوات والزيادات فى مرتبات أفراد هذه الشريحة[١٢].

كما أن عدداً من أفراد هذه الشريحة فضل فى ظل مناخ الليبرالية والترحيب بنشاط الشركات الأجنبية دولية النشاط،الاستقالة من الحكومة والقطاع العام للاشتغال فى هذه الشركات حيث الدخول المرتفعة والتى قد تدفع بالنقد الأجنبى وهو الأمر الذى كان له تأثير سيء فى تخريب وإضعاف القطاع العام[١٣] .

ومن ناحية أخرى نظراً لأن أعضاء هذه الشريحة ممن يقومون بالادخار (بسبب الفائض الموجود فى دخلهم) فقد استفاد مدخرو تلك الشريحة من إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى فمن كان يجسد ثرواته (مدخراته) فى أصول مادية كالأراضى الفضاء والذهب والمعادن النفيسة، واستفاد تماماً من ارتفاع قيمة هذه الأصول مع زيادة الأسعار ومن كان يجسد مدخراته فى ودائع بالعملات الأجنبية حقق فائدة كبيرة بسبب تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ومن ناحية ثانية من الملاحظ أنه فى ظل إلغاء رقابة الدولة وإطلاق حرية تكوين الأسعار من خلال آليات السوق اتجه عدد من أفراد هذه الشريحة لاستثمار مدخراتهم فى بعض المشروعات مثل شراء الأراضى والمضاربة عليها وبناء المنازل والعمارات الفاخرة وإعادة بيعها أو الاستثمار فى بعض المشروعات الخدمية كالمطاعم ومشروعات النقل ...إلخ [١٤] .

أضف إلى ذلك ما أتاحه التضخم من فرص لتغيير مصدر الدخل، كترك موظف الحكومة أو ضابط الجيش وظيفته للعمل بالنشاط الحر،أو اشتغال الموظف الحكومى بأعمال تجارية وزراعية،أو بنشاط خدمى إلى جانب وظيفته، أو التحاق خريج الجامعة بخدمة المشروعات الأجنبية، أو تحول المالك الزراعى الغائب إلى استغلال أرضه استغلالاً مباشراً، أو تحول الحرفى إلى مقاول، أو صاحب العقار إلى مؤجر لشقق مفروشة[١٥].

إنه وفى الوقت الذى تسعى فيه الدول نحو دعم عمليات التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق نمو اقتصادى ورقى اجتماعى تشيع ظواهر سلبية يعانى منها الاقتصاد الوطنى وتعانى منها شرائح وفئات اجتماعية متعددة نتيجة حدوث انهيارات وتدهور فى مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان مما يساعد على ظهور سلوكيات سلبية مثل الميل نحو المضاربة فى أسواق الأراضى والعقارات وكذا بورصات الأوراق المالية وأدى ذلك إلى تحقيق نوع من الأرباح القدرية دون جهد مبذول أو إنتاج حقيقى ويرتبط بذلك دورات إنفاق إضافى وآثار التغذية العكسية من خلال آثار مضاعفة الإنفاق والتى تؤدى إلى الرواج الاستهلاكى بحسب "محمود عبدالفضيل"،الأمر الذى يؤدى إلى تضخم أسعار بعض الأصول الاقتصادية فى المجتمع نتيجة للمضاربات المحمومة دون أن يكون لذلك سند اقتصادى يبرر تلك الطفرات المتوالية فى أسعار الأراضى والعقارات ، ويشير الباحثون فى توصيف هذه الظاهرة إلى ظهور

نمط من الاقتصاد يسمى باقتصاد الفقاعات the bubble economy والذى يعنى نوعاً من الرواج الاقتصادى الكبير لفترات زمنية محددة دون أن يستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والحفاظ على مستوى الرفاهية والرواج على أسس دائمة ومتواصلة وفى ظل العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمى يؤدى تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى ظهور مثل هذا النوع من الفقاعات فى أسواق محدودة لا فى الأسهم وأسواق البورصة وتظهر اقتصاديات قائمة على أنشطة اصطناعية دون قاعدة اقتصادية متجددة ويتحول الاقتصاد الوطنى إلى ما يشبه اقتصاد الكازينو ولذلك فإن مسيرة التنمية لابد أن تتعثر ويتجه التراكم المالى إلى شريحة رجال الأعمال والمضاربين والمستغلين لفرص أتاحتها لهم مراحل التحول والارتباط بالسوق العالمى بينما تتخلف الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وتظهر آثارها ربما بعد فترة من الزمن ويصبح من الصعب إعادة الاقتصاد الوطنى إلى حالته قبل التغيير[١٦].

وبذلك انتقل عدد من أفراد هذه الشريحة إلى طبقة المستثمرين ومن ناحية ثالثة استفاد عدد من أفراد هذه الشريحة من تفكيك القطاع العام وتحويله للقطاع الخاص من خلال شراء بعض أصول القطاع العام بأسعار منخفضة وبتسهيلات كبيرة ، وهنا لعب قرب هذه الشريحة من السلطة ومن صناع القرار الاقتصادى والسياسى دوراً مهماً من تمكين بعض أفراد تلك الشريحة من هذه الفرصة ومن ناحية رابعة أتاحت إجراءات تحرير التجارة الخارجية (تخفيف القيود على الاستيراد، تخفيف القيود الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية ...) لهذه الشريحة زيادة فى مستوى استهلاكها الترفى بما وفرته هذه الإجراءات من حرية فى استيراد الكثير من السلع الكمالية والترفيه وفى ضوء ذلك كله تراهن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى على تأييد هذه الشريحة[١٧].

أما الشريحة المتوسطة من هذه الطبقة التى يعيش أفرادها على المرتبات والدخول الثابتة والذين يعملون فى الوظائف الإدارية والإشرافية والفنية بمختلف وزارات الدولة وأجهزة الحكم المحلى فقد ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى بشكل ملموس فقد أدى إلغاء الدعم المالى تدريجياً عن السلع والمواد الغذائية الضرورية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وارتفاع أسعار الطاقة والانتقال إلى تدهور الأجور والمرتبات الحقيقية التى يتقاضاها أفراد هذه الشريحة ولم تفلح الزيادات النقدية التى حدثت فى الأجور والمرتبات فى منع التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم لأن هذه الزيادات قد تمت بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات زيادة الأسعار وقد تدهور وضع هؤلاء بسبب موجة التضخم التى جاءت فى ركاب هذه السياسات فتدهورت أجورهم ومرتباتهم الحقيقية وزاد الأمر سوءاً عندما قررت السياسات إلغاء الدعم الحكومى الذى ينفق على ضروريات الحياة كذلك كان لتجميد فرص التوظف بالحكومة والقطاع العام تأثير بالغ الحدة على أوضاع هذه الشريحة حيث زادت البطالة بين أبنائها الخريجين كما أن بيع شركات

القطاع العام للقطاع الخاص قد أدى إلى تسريح أعداد هائلة من عمال هذه الشريحة التى كانت تعمل فى هذه الشركات وخاصة فى حالة الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد وأصبحوا يحصلون على معاشات نقدية ثابتة وتنخفض قيمة هذه المعاشات مع الوقت التى ترتفع فيه قيمة كل شىء من حولهم(١٨) .

وقد انخفضت أجور العمال فى العقد الأخير نتيجة معدلات التضخم حيث أوردت النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى مارس ٢٠١٠ أن معدل التضخم فى الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٠ ارتفع بنسبة ١٢,٧% قياسا لنفس الفترة عام ٢٠٠٩ أى أن أجور عمال القطاع الخاص انخفضت فى تلك الفترة بنسبة ١١,٧% فى عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ ولكن الانخفاض فى الدخل قد يكون أكبر من ذلك لسببين أولهما أن الارتفاع فى معدل التضخم كان بنسبة ٢١,١% فى أسعار الطعام والشراب التى تستهلك أغلب دخل العاملين بأجر،وثانيهما أن معدلات التضخم تلك أعقبها ارتفاعات أخرى فى الأسعار خاصة فى يوليو ٢٠١٠ معنى هذا أن الدخل الحقيقى للقطاع الأكبر من العمال قد انخفض بنسبة ليست بالقليلة بينما باقى العمال بالكاد حافظوا على دخلهم دون تحسن(١٩).

ولهذا فقد حدث تعديل جوهرى فى سلة الاستهلاك "الضرورى المعيشى" لأفراد هذه الشريحة حيث اضطروا للاستغناء عن السلع الغذائية الجيدة مرتفعة السعر واتجهوا لاستهلاك الأصناف ذات القيمة الغذائية الأقل والأرخص نسبيا ومن ناحية أخرى أضيرت هذه الشريحة ضرراً كبيراً بسبب حالة الانكماش وتجميد التوظيف الحكومى فشاعت البطالة بين أبناء هذه الشريحة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية ولهذا زادت نسبة الإعالة داخل أسر هذه الشريحة،حيث تحول النظام الاقتصادى فى تلك الفترة إلى نوع من البطالة الخارقة أى أنه لا يعمل بل صار فى الجوهر نظاماً لدعم البطالة الشاملة وعمليات النهب المنظم(٢٠).

إن هذه السياسات لم تحاول إعادة هيكلة أسواق العمل وكانت النتيجة إجمالا تفاقم معدلات البطالة ،إذ يلزم توفر ما يقرب من ٢٥٠ ألف وظيفة سنويًا على مدى العشرة أعوام المقبلة لاستيعاب العدد الحالى للعاطلين عن العمل، ناهيك عن المنضمين الجدد إلى القوى العاملة الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ ألف نسمة فى السنة ،والقطاع الخاص لا يملك إلا طاقة استيعاب محدودة ولا يمكنه توظيف القوى العاملة الفائضة فى القطاع العام ،وتتسم العمالة فى وظائف القطاع غير الرسمى بارتفاع مستوى الأمية ،وانخفاض الأجور وعدم الاستقرار الوظيفى ،ولما كانت قوانين الحكومة ولوائحها وضرائبها لا تنظم هذا القطاع نشأت زيادة فى الطلب أدت إلى نمو فى سوق العمل غير الرسمية وهذا القطاع لا يستطيع التنافس على الصعيد الدولى بسبب ضعف قدرته الإنتاجية وافتقاره إلى التكنولوجيا(٢١).

كما أن تسريح العمالة الموظفة فى شركات القطاع العام بعد تحويله للقطاع الخاص والاستغناء عن العمالة الفائضة فى الحكومة وأجهزة الحكم المحلى ، أضرت كثيراً بهذه الشريحة ولم تفلح برامج التدريب التحويلى فى توظيف العمالة العاطلة لهذه الشريحة بسبب حالة الانكماش التى ضربت نشاط القطاع الخاص (على نحو ما ذكرنا آنفا) ، وضعف فرص استيعابه حتى فى الحالات التى انتعشت فيها أنشطة هذا القطاع بسبب عدم احتياجها لكثافة فى عنصر العمل وزاد الطين بلة الضرر الذى حاق بأفراد هذه الشريحة جراء خفض الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة (التعليم،الصحة، الاسكان الشعبى) وانتقال بعض أنشطة هذه الخدمات للقطاع الخاص الذى انتهز فرصة غياب رقابة الدولة وعدم تدخلها فى الأسعار إلى المغالاة فى أسعار هذه الخدمات[٢٢].

ففى خلال عام ٢٠٠٩ فقد حوالى ٢٠٠ ألف عامل وظائفهم،وفى القطاع الخاص يوجد أكثر من ٢ مليون عامل يعملون ما بين مصانع القطاع الخاص والاستثمار يفقد ٢٠ ألفاً منهم وظائفهم وأقدم ٣٧ عاملاً على الانتحار لعدم ملاءمة دخولهم مع احتياجات أسرهم وبما يشكل صرخة حقيقية لتعديل هيكل الأجور وإلزام القطاع الخاص به [٢٣] .

أضف إلى ما سبق أنه لما كانت معظم مدخرات هذه الشريحة تتجسد فى أصول مالية كالودائع الادخارية بالعملة المحلية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وشهادات الادخار وفى بوالص التأمين على الحياة، فإن سعار التضخم الذى أشعلته هذه البرامج قد عصف بالشطر الأكبر من القيمة الحقيقية لهذه المدخرات ولم يجد ارتفاع سعر الفائدة النقدى لتعويض الخسارة الحقيقية فى هذه المدخرات بسبب سلبية سعر الفائدة الحقيقى (أى ارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة النقدى) على أن التدهور الذى يطرأ على مستوى معيشة هذه الشريحة يبدو جلياً بوجه خاص فى حالة الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد وأصبحوا يحصلون على معاشات نقدية ثابتة،ففى الوقت الذى تنخفض فيه باستمرار القيمة الحقيقية لهذه المعاشات تنعدم تقريبا الفرصة المتاحة أمامهم لزيادة دخولهم من خلال مزاولة أعمال إضافية بحكم ارتفاع أعمارهم وظروفهم الصحية وعدم قدرتهم على العمل ولنا هنا أن نتخيل على سبيل المثال مدى ارتفاع أسعار الأدوية والخدمات الصحية وهى من الأمور التى تحتل بندا مهماً فى ميزانية إنفاقهم فى هذه المرحلة المتقدمة من العمر على تدهور مستوى معيشتهم وأحوالهم الصحية [٢٤] .

لقد أصبح قلق الطبقة الوسطى بكل شرائحها من تكاليف العلاج وزيادة أسعار الدواء، خاصة فى ظل القوانين الجديدة، أو المتوقع تطبيقها فى إطار "الملكية الفكرية" فى مجال الدواء فمع زيادة الأمراض وانتشارها بسبب زيادة التلوث الغذائى والمائى والهوائى، إضافة إلى أمراض العصر من القلق والضغط

الناتج عن هموم المجتمع وأزماته، يلجأ أبناء الطبقة المتوسطة إلى البحث عن وسائل أخرى للكسب حتى يمكن تأمين مسألة العلاج فى بعض المستشفيات الخاصة أو التعاونية أو العيادات الخاصة وأصبح ذلك يشكل عبئاً كبيراً يضاف إلى ميزانية الأسرة[٢٥] .

وفى ضوء ذلك تباينت ردود أفعال هذه الشريحة تجاه السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة والتى لم تكن يوما فى صفوفهم وفى سبيل تحسين أوضاعهم تباينت مظاهر تكيفهم مع هذه الأوضاع بحسب المهن التى يشغلها أعضاء هذه الشريحة وحسب وزنها الاجتماعى وحسب توافر الفرص المتاحة أمامهم لمنع هذا التدهور :

١- فهناك أفراد من هذه الشريحة غامروا بترك الوظيفة الحكومية ذات الدخل المنخفض والاتجاه نحو بعض أنشطة القطاع الخاص التى شهدت انتعاشاً مثل البنوك وشركات التأمين والاشتغال فى المناطق الحرة ومشروعات الاستثمار الأجنبى والمشروعات الخدمية التى أنشأها القطاع الخاص المحلى والأجنبى والمشترك، وحينما كانت سوق العمل رائجة خارج القطاع الحكومى والعام فى بداية التوجه نحو الليبرالية والانفتاح وقبل وضع برامج التثبيت والتكيف الهيكلى موضع التنفيذ كانت الأجور التى يدفعها القطاع الخاص تفصلها عن الأجور التى يدفعها القطاع العام والحكومة مسافات طويلة وكان ارتفاع أجور القطاع الخاص كافيا لجذب كثير من الكفاءات الادارية والفنية التى تربت فى أحضان الحكومة والقطاع العام وهو الأمر الذى كان ذا تأثير سيئ على كفاءة الإنجاز بقطاع الخدمات الحكومية ومشروعات القطاع العام ،بيد أنه ما إن بدأت تلك البرامج فى التنفيذ وما تنتج عنها من كساد وخفض حقيقى فى الدخول فإن القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) بدأ يقلل طلبه على استخدام هذه الكفاءات وفى حالات كثيرة استغنى أصحاب العمل عن أعداد كبيرة من هذه العمالة التى تركت الحكومة والقطاع العام وفى حالات أخرى تم تخفيض أجورها ومرتباتها بمعدلات محسوسة[٢٦].

٢- وهناك أعضاء من هذه الشريحة ممن فضلوا الاحتفاظ بالوظيفة الحكومية (لضمان الراتب) مع السعى لمزاولة عمل إضافى بعد انتهاء أوقات العمل الرسمية فى أماكن عملهم الأصلية وغالباً ما يكون هذا العمل فى القطاع الخاص أو فى قطاع الخدمات الهامشى بالمدن وهنا يضطر هؤلاء للعمل ساعات طويلة للحصول على الدخل الإضافى ، وهو الأمر الذى يؤثر سلبياً على علاقاتهم الأسرية وعلى ظروفهم الصحية بل وعلى مستوى إنتاجيتهم فى أماكن عملهم الأصلية ، وخصوصاً شباب هذه الشريحة وفى ضوء ذلك أشار بحث النشء والشباب إلى أن ١,٥% من الشباب فى المرحلة العمرية

من ١٨-٢٩ سنة مصاب بحالات صحية مزمنة (السكر وأمراض القلب وأمراض متصلة بالجهاز التنفسى والكليتين) [٢٧].

٣- ونظراً للمواقع المختلفة التى يشغلها أفراد هذه الشريحة فى الوزارات وأجهزة الحكم المحلى وهى المواقع التى تنجز كثيراً من مصالح وشئون المواطنين فإن الإمعان فى البيروقراطية والروتين وبطء الإجراءات تكون هى الوسيلة التى يتخندق فيها عدد لا بأس به من هذه الشريحة لإجبار المواطنين على دفع الرشوة ، والرشوة هنا بمثابة دخل إضافى غير مشروع يستغل فيه الموظف العام السلطة أو المسئولية المخولة له لتقديم الخدمة المشروعة نظير مقابل نقدى أو تقديم خدمة غير مشروعة مقابل دفع مبلغ نقدى ، من هنا ليس من قبيل المصادفة أن يترافق تدهور مستوى المعيشة لهذه الشريحة الناجم عن تلك البرامج بتفشى الرشوة وعمليات الفساد الإدارى[٢٨] .

إذ يتسبب الفساد فى المزيد من الفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخل،لقد أشاعت هذه الثقافة الرشوة على أنها تعد بمثابة صدقة من القادر لابد أن تدفع إلى المحتاج ولكن فى هذا الصدد لا يمكننا أن نقتصر فى إلقاء اللوم على الفاسدين والمجرمين فقط لأن قضية الفساد أكبر من ذلك بكثير وهى تتعلق بعملية مدروسة ومخطط لها سابقاً ومن يقرأ تاريخ الرأسمالية يرى أنها ارتبطت بعمليات النهب الكبرى لثروات البلاد المستعمرة فى الخارج وعملية استغلال العمال فى الداخل وتشغيل النساء والأطفال فى ظروف عمل سيئة للغاية ، وعند تحليل الوقائع والحقائق فى ما يتعلق بأليات تراكم رأس المال والثروات الطائلة ترى أن تلك الأليات قامت أساساً على النهب والإجرام ولم تتم تلقائياً وعفوياً بل كان مخططاً لها بعناية ويندرج تحت ذلك كل عبادة العولمة سيئة الذكر، ويستخدم المال الفاسد أساساً لإجراء تغييرات فى بنية الدولة وفى قلب المعادلات السياسية [٢٩] .

٤- ومع اشتداد الأزمة فى العقد الأخير من حكم مبارك وتردى الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى يلحق بهذه الشريحة ، يضطر عدد من الأفراد إلى فك مدخراتهم السابقة أى تسييلها والاستعانة بها فى مواجهة نفقات المعيشة الزائدة فمن يملك ذهباً (فى شكل حلى) يبيعه ومن يملك ادخارا فى شكل وديعة بالبنوك أو بصناديق توفير البريد أو فى شكل شهادات ادخار فى شكل وديعة بالبنوك أو بصناديق توفير البريد أو فى شكل شهادات ادخار أو تأمين على الحياه يضطر لتصفيتها ومن كان مالكاً لإرث بسيط يقوم بالتصرف فيه ..إلخ، وبذلك يفقد أعضاء هذه الشريحة السند الذى كانوا يعتمدون عليه لمواجهة أحداث هذه الشريحة الذين كانوا يعتمدون عليه لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة أو لزيادة مستوى معيشتهم مستقبلا .

٥- وأخيراً وليس آخراً يحاول عدد من أعضاء هذه الشريحة الهجرة والعمل بالدول المجاورة حينما تتوافر الفرصة لذلك، مع ما يعنيه ذلك من اغتراب[٣٠].

إنه وعلى غرار هذه الأوضاع الثقافية والاقتصادية الجديدة كل الجدة على المجتمع المصرى فقد تم تهميش الفقر وأ[٣١]صبح الاستهلاك من الماضى والتسوق علاجاً للكآبه والملل ، إن هذه المفاهيم أضحت تطالعنا بشكل يومى ، وأصبح كوكبنا غارقاً فى فوضى تجارية عارمة [٣٢] .

ثالثا : وضع الطبقة العاملة في عهد مبارك :

إن الرأسمالية هى أكثر النظم وحشية فى التاريخ الإنسانى فمنذ أن ظهر هذا النظام مع الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر لم يستطع أن يؤمن لنفسه النمو والاستقرار إلا عبر فرض أقصى درجات الاستغلال على الطبقة العاملة وذلك باستخدام أكثر الوسائل عنفاً فى إجبارها على الخضوع[٣٣].

إنه وفقا لذلك، تعد الطبقة العاملة أداة الصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى، فهى بمعنى أوضح حفارة قبر الرأسمالية، حيث يقوم المجتمع الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إنه يقوم على الربح الخاص المستمد من الطبقة التى تعمل بالأجر ويناضل العمال للدفاع عن أجورهم وظروف حياتهم العامة وتحسينها، فى حين يسعى أصحاب العمل لانتزاع أقصى فائض قيمة من العمال ومن هنا تثور المعارك اليومية حول الأجور وساعات العمل ومعدلات الأجر بالقطعة والإنتاجية والعطلات المدفوعة واستراحات تناول الشاى وما إلى ذلك وتحدد نتيجة كل معركة النصيب الذى يأخذه العمال والنصيب الذى يأخذه صاحب العمل ومن هنا أيضاً يأتى تنظيم العمال لنقاباتهم للمساعدة فى هذه المعارك وتأتى تلك المحاولة الدائمة من جانب أصحاب الأعمال والدولة الرأسمالية إلى إضعاف النقابات وتضييق حقوقها وإفساد قاداتها واستئناسهم، وهذا التناقض العدائى الذى لا توفيق له بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية هو أساس الصراع الطبقى وتطور الرأسمالية [٣٤] .

وفى عهد مبارك ومع التوسع فى انتهاج السياسات الرأسمالية والتصديق عليها وتطبيق سياسات التكيف والتثبيت الهيكلى وما آل إليه وضع العمال من تدهور وتزايد معدلات الفقر وتزايد وطأة هذه السياسات على السواد الأعظم من المواطنين ازداد تمرد الطبقة العاملة والمهمشين فى المجتمع المصرى، وبشكل عام تستخدم البروليتاريا فى نضالها من أجل حقوقها عدة وسائل متباينة لعل أهمها : الإضرابات، والمظاهرات الاجتماعية، المؤتمرات .. إلخ ، كما تستفيد كذلك من النضال البرلمانى وأكثر الأساليب المتبعة فى ظل الظروف الحالية هو الشكل التقليدى للصراع ، وهو الإضراب[٣٥].

وساعد أيضاً على تفجير الاحتجاجات قبل رحيل مبارك شعور العمال بأن جهودهم التى بذلت على مدار سنوات والتى قدموا فيها شهداء حقيقيين فى معارك تحررهم منذ "عبدالحى" عامل الحديد والصلب الذى استشهد فى إضراب الحديد والصلب عام ١٩٨٩ وحتى سقوط "مريم عبدالغفار" عاملة شركة

المنصورة إسبانيا التى دهستها عجلات سيارة وهى تدافع عن حقها وحق زملائها أمام الشركة فى يونيه ٢٠١١ لم تحقق تحسين الأجور أو تثبيت المؤقتين أو تحرير النقابات [٣٦] .

إن سياسات الليبرالية الجديدة وتسيد آليات العرض والطلب التى اتخذتها مصر قبلة لها، ساهمت فى إحداث مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية على صعيد واسع، الأمر الذى ضرب بقوة ميزان العدالة وجعله مختلا بصورة معينة ومنحازاً، ومن ثم أوجد بنية طبقية تتسم بالتمايز الشديد بين من يملك ومن لا يملك[٣٧].

لقد تدهور وضع هذه الطبقة مع وضع الشريحة الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى بشكل حاد حيث لا عمل فأغلب أبنائها يعملون خارج المنشآت، ولا زواج ولا سكن ولا رعاية صحية ولا تعليم وتوقفت فرص الحياة المتاحة لهم وتزامن هذا الوضع مع تركز الأموال فى يد فئة قليلة فى المجتمع تتمتع بالنفوذ السياسى والمال فكان لابد للطبقة العاملة والطبقة الوسطى أن ينتفضوا ليقتصوا حقوقهم المنزوعة وتمثل ذلك فى مطلب الإطاحة برأس النظام باعتباره أداة الفقر والفساد فى المجتمع ومطلب تحقيق العدالة الاجتماعية التى غابت عن المجتمع المصرى منذ ما يزيد على خمسة عقود ونأمل أن تأتى رياح الثورة الاجتماعية المكملة للثورة السياسية التى حدثت فى يناير، لتهب من جديد وتقتلع جذور الفقر والتفاوت الطبقى والفساد من المجتمع المصرى .

ونتيجة لكل هذه السياسات الاقتصادية التى اتبعت فى عهد مبارك والتى لم تكن يوماً فى صفوف العمال فقد حدثت العديد من التغيرات على بنية الطبقة العاملة لعل أهمها ما يلى :

- تضخم الجهاز الحكومى رغم وقف التعيينات منذ عام ١٩٨٧ ورغم كل الدراسات التى تمت عن البطالة المقنعة فى القطاع الحكومة يمكن أن نرصد إنشاء المزيد من الأجهزة الحكومية ،وإضافة محافظات جديدة هى حلوان و٦ أكتوبر والأقصر ثم إلغاء بعضها كنموذج للتخبط الحكومى .
- التوسع فى تعيينات العمالة المؤقتة بعقود متجددة وبلغ عدد العاملين بها أكثر من ٥٠٠ ألف عامل فى الحكومة ، ١٠٠ ألف فى قطاع الأعمال العام شكلوا وقوداً للكثير من الاحتجاجات على مدى السنوات الخمس الماضية .
- دخول موظفى الحكومة عصر الاحتجاجات التى بلغت ذروتها فى إضراب موظفى الضرائب العقارية على مستوى الجمهورية واعتصام لمدة ١٣ يوماً أمام وزارة المالية ،ثم إضراب أطباء مصر ١٠،١٧ مايو ٢٠١١ من أجل زيادة الإنفاق الحكومى على الصحة وإصلاح أوضاع الأطباء ، وسبقه إضراب المعلمين فى ١٧ إبريل ٢٠١١ بما يعكس دخول مصر مرحلة جديدة من كفاح الموظفين .

- رغم كل الاستثمارات التى تم ضخها فى شركات الاستثمار لم تستطع خلال تاريخها منذ منتصف السبعينيات وحتى ٢٠٠٧ توفير أكثر من ٢٩٢ ألف فرصة عمل ،مع حرمان العمالة بها من العديد من الضمانات وحرمانهم من تشكيل النقابات العمالية .
- شكلت النساء ٢١% من المشتغلين بأجر،كما شهدت السنوات الماضية تحركات نسائية كبيرة تمثلت فى إضراب عمال غزل المحلة الذى رفع فيه العمال شعار "الرجالة فين الستات أهم" كحافز للرجال للمشاركة ،وإضراب عاملات شركة المنصورة إسبانيا الذى استمر أحدها لمدة ٦٩ يوماً ثم إضرابات الممرضات ومعلمى الحصة والعقود بفاعلية أكبر فى الاحتجاج لم يكن موجوداً فى سنوات سابقة .
- دخلت الحركة العمالية مرحلة الإضرابات الطويلة مثل إضراب عمال طنطا للكتان ٦شهور وغيرها .
- وجود ١٥مليون عامل فى القطاع الخاص يعملون فى ظل شروط عمل سيئة تم تقنينها بصدور قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ثم قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ إضافة إلى حرمانهم من حق التنظيم النقابى فى ظل قوانين الاستثمار الحالية .
- تغيرت مراكز الثقل داخل الحركة العمالية من حيث الصناعات حيث كان عمال النسيج والصناعات المعدنية والهندسية فى مقدمة المحتجين ، واليوم أصبح عمال الخدمات كالسكك الحديدية والمترو والتمريض فى مقدمة المحتجين .
- تغيرت كذلك مراكز الثقل الجغرافى للمراكز الصناعية التقليدية كحلوان والمحلة أمام المدن الصناعية الجديدة مثل السادات وبرج العرب و ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان .
- تصاعدت حركة الاحتجاجات بين عمال شركات قطاع الأعمال التى تم بيعها بدءاً من غزل شبين الكوم والمنصورة إسبانيا وعمر أفندى، مروراً بعمال تلى مصر وطنطا للكتان والتى رفعت مطالب خاصة بعودة الشركات لملكية العامة وهتفت بسقوط الاستثمار العربى والأجنبى من المستثمر الهندى فى شبين الكوم إلى المستثمر السعودى فى طنطا للكتان وعمر أفندى .
- وقفت الحركة النقابية الرسمية دائما موقفاً معادياً للإضراب أو كاسراً للإضراب وهو ما دفع ١٤ ألف عامل فى غزل المحلة للاستقالة من النقابة وما دفع العمال فى العديد من الاحتجاجات لرفع شعارات تطالب باسقاط النقابة (المقصود النقابات الحكومية) .
- على مدى ٥٤ سنة هى عمر اتحاد العمال الحكومى لم يدعم أى احتجاج عمالى باستثناء وحيد هو دعم إضراب طنطا للكتان الذى جاء فى إطار المنافسة بين "حسين مجاور" و"سعيد الجوهرى" رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج على رئاسة الاتحاد وانتهى الإضراب بعدم تنفيذ مطالب العمال وتصفية

الشركة بل وأثبتت التحقيقات تورط قيادات الاتحاد فى موقعة الجمل يوم ٢ فبراير ٢٠١١ بما يعكس وقوف الاتحاد ضد التغيير كجزء من النظام الفاسد [٣٨] .

إنه وفقا لما سبق وترتيبا عليه، فقد تجاوزت الرأسمالية كل حدود تطورها وانقلبت الآن إلى قوة للخلف ولربما تعود بالبشرية إلى عهود مظلمة تماماً، إنها النهاية المنطقية للدستور الرأسمالى الذى لا يعتنق إلا ديانة واحدة هى مراكمة الأرباح أياً ما كان الثمن الدموى الذى تدفعه البشرية المطحونة[٣٩].

بذلك فإن مشاركة الطبقة العاملة فى صنع الثورة لم يبدأ فى ٢٥ يناير كما يشير البعض بل يمتد لسنوات منذ التصدى لسياسات الخصخصة والمطالبة بتحسين الأجور والمزايا والضمان الاجتماعى والدفاع عن الحريات النقابية ، ووفقاً لذلك فإن الحركة العمالية لم تلتحق بثورة يناير بل كانت أحد المحركات الرئيسية للثورة على مدى السنوات الأخيرة حيث كان لتصاعد الاحتجاجات العمالية بكل أشكالها من إضراب وتظاهر واعتصام أثره على كل فئات الشعب المصرى كما كانت وقفات العمال أمام مجلس الشعب مطالبهم بتحسين الأجور وتثبيت العمالة المؤقتة وإسقاط النقابات الصفراء قاسم مشترك بين مختلف الاحتجاجات العمالية[٤٠].

إنه وفى ضوء ما سبق نجد أن البعد الطبقى كان حاضراً فى الثورة بكل الأشكال،فالشعارات والمطالبات والتكوين الطبقى للمشاركين بالإضافة إلى المناقشات المستمرة فى أعقاب خلع مبارك حول الظلم وسوء توزيع الثروة كل ذلك أكد على وجود البعد الطبقى للثورة فكانت السياسات المبنية على بعد طبقى حاضرة فى الثورة بطرق متعددة ،فأولاً اشتراك أكثر من ١,٧مليون من أبناء الطبقة العاملة فى أنشطة احتجاجية فى أماكن العمل فى الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ لم تكسر فقط "حاجز الخوف" ولكن يمكن أن نؤكد أنها قادت إلى تسييس ملايين العمال وعائلاتهم والذين أصبحوا عوامل للتغيير ، وثانياً زادت هذه الانشطة الاحتجاجية من الضغط الاقتصادى والمعنوى على النظام وكشفت عدم قدرته وضعفه أمام الدوائر الأوسع فى المجتمع ،وثالثاً أثرت ذخيرة أدوات الاحتجاج فى المجتمع ككل بدءاً من إعادة تقديم فكرة احتلال مكان عام وحتى تشكيل التنظيمات خارج إطار تبعية الدولة (مثل النقابات المستقلة فى مقابل الاتحاد العام التابع للدولة)، ورابعاً أثناء مواجهات الأيام الثمانية عشر كان أبناء الطبقة العاملة هم الذين استخدموا مهاراتهم فى مواجهة عنف الدولة (الذى يتعرضون له يوميا) لتأمين احتلال الميادين والحفاظ على فضاء المقاومة الفعلى (مثل ميدان التحرير)، **ودمر أبناء الطبقة العاملة الرموز المادية للنظام مثل المقر الرئيسى للحزب الوطنى الديمقراطى وكان عمال المحلة هم أول من اسقطوا صور الرئيس مبارك وأبنائه، وأخيراً قامت موجة من الإضرابات العمالية الشاملة أثناء اليومين الأخيرين من المواجهات ولعبت دوراً كبيراً فى الإسراع بسقوط النظام، وعلى هذا تشهد الثورة المصرية المستمرة على أهمية ومركزية الطبقة فى فهم السياسة والتى تتباين مع الوحدات التحليلية مثل "الشباب" و"الهامشية" ،إن بروز البعد الطبقى داخل هذه الثورة يجب أن يؤدى بنا إلى إعادة تقييم مفاهيم يكثر إعلانها وتبنيها مثل "الانتقال الديمقراطى" و "الفقر والتمكين" فى إطار علاقات الصراع الطبقى**[٤١].

مراجع الدراسة

١- ف-ج-أفانا سييف : أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة حمدى عبدالجواد، دار الثقافة الحديثة، بيروت،١٩٧٥ ، ص١٩٧ .

٢- المرجع نفسه ،ص١٩٦.

٣- نيكولاس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات ، ترجمة عادل غنيم ، دار بن خلدون، بيروت ، ١٩٨٣، ط٢،ص١٦٦.

٤- أرنست ماندل : الدولة أداة السيطرة الطبقية ، الحوار المتمدن ، العدد ٤٣٩٩ ،القاهرة ، مارس ٢٠١٤ ،ص١.

٥- يانيك لوميل : الطبقات الاجتماعية ، ترجمة جورجيت الحداد ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بنغازى ، ٢٠٠٨ ،ص٨٣.

٦- على ليله: لماذا قامت الثورة ؟ (بحث فى أحوال الدولة والمجتمع)، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس ٢٠١٢، ص ص٢٧-٢٩ .

٧- شحاتة صيام: الفرعون والصراع الطبقى (من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة) .....،مرجع سبق ذكره، ص١٦.

٨- المرجع نفسه ،ص٧٩٥.

٩- شحاتة صيام: الفرعون والصراع الطبقى (من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة) .....،مرجع سبق ذكره، ص١٧ .

١٠- علي جبلي : الطبقة الوسطي المصرية : التحديات والفرص ، مكتبة الاسكندرية، الإسكندرية ،ص٣ ،متاحة على http://www.bibalex.org/arf/ar/activities/108.pdf .

١١- مشيرة العشري : الطبقة الوسطي من الإذهار إلي سياسات الإفقار ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤،ص٢٦ .

١٢- مشيرة العشري : الطبقة الوسطي من الإذهار إلي سياسات الإفقار..... ،مرجع سبق ذكره ، ص ص١٢٧-١٢٨ .

١٣- رمزي زكي : الليبرالية المستبدة، سينا للنشر،القاهرة ،١٩٩٣ ،ص ١٢٧,

١٤-المرجع نفسه ، ص١٢٨

[١٥]-احمد مجدي حجازي: تهميش الطبقة الوسطي ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٦ ، القاهرة ،٢٠٠٤ .

١٦-أحمد مجدي حجازي: اشكاليات الثقافة والمثقف في عصر العولمة ، دار قباء، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص,٢١٤

١٧-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة ، ..... ،مرجع سبق ذكره ، ص ,١٢٥

١٨-مشيرة العشرى : الطبقة الوسطي من الاذهار إلى سياسات الإفقار..... ،مرجع سبق ذكره ، ص,١٢٦

[١٩]-مصطفي بسيوني : الطبقة العاملة شريك الثورة المنسي ، جريدة المناضل ، المغرب ، ب ن ، ص٧.

٢٠-حمد السيد النجار : دولة الرفاهية الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى بالإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ،ص٦٨١.

[٢١]-بيير بورديو : بؤس العالم رغبة الإصلاح ، ترجمة محمد صبحى، مراجعة فيصل دراج ، دار كنعان للنشر ، سوريا ،٢٠١٠ ، ج١ ، ص ١١٣.

[٢٢]-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة..... ، مرجع سبق ذكره ،ص ص١٢٧-١٢٨ .

٢٣-محمود منسى،خالد عمر وآخرون: تقرير عمال مصر ٢٠٠٩ ، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،القاهرة ، مايو ٢٠١٠ ،ص,٧

٢٤-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة..... ، مرجع سبق ذكره ،ص,١٢٩

[٢٥]-أحمد مجدي حجازي : تهميش الطبقة الوسطي .....، مرجع سبق ذكره .

٢٦-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة ..... ، مرجع سبق ذكره ، ص,١٢٨

٢٧-هبة حندوسة وآخرون : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ .....، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧.

[٢٨]-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة .....، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٢٩-١٣٠ .

٢٩-سمير التنيم : الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقى ، بيروت ،٢٠٠٩، ، ص ص٢٥-٢٨,

٣٠-رمزي زكي : الليبرالية المستبدة .....، مرجع سبق ذكره ،ص١٣٠.

[٣٢]-لوريتا نابوليونى : الاقتصاد العالمى الخفى (رأسمالية جديدة) ، ترجمة لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٤.

٣٣-منار حسين : الاشتراكية والحرب الرأسمالية ، مجلة أوراق اشتراكية ،العدد الثاني، القاهرة ،مايو ٢٠٠٣ ،ص٥٢.

٣٤-جاك وديس : نظريات حديثة حول الثورة..... ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧.

٣٥-ف-ج-أفانا سييف : أصول الفلسفة الماركسية.....، مرجع سبق ذكره ،ص١٩٦ .

٣٦-إلهامى الميرغنى : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وتأثيرها على بنية الطبقة العاملة ونضالها النقابى(ثورة ٢٥ يناير نحو تنظيم نقابى جديد)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٧.

[٣٧]-شحاتة صيام : الفرعون والصراع الطبقى(من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة) .....، مرجع سبق ذكره ،ص,١٩٦

[٣٨]-إلهامى الميرغنى : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر وتأثيرها على بنية الطبقة العاملة ونضالها النقابى(ثورة ٢٥ يناير نحو تنظيم نقابى جديد).....، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٠٢-١٠٤.

[٣٩]خالد الصاوى : مناهضة الرأسمالية ، مجلة أوراق اشتراكية، العدد الثاني ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٣ ، ص٥٤.

٤٠-إلهامى الميرغنى : التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى مصر وتأثيرها على بنية الطبقة العاملة ونضالها النقابى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،٢٠١١ ،ص٨٧ .

٤١-رباب المهدى : ضد التهميش (العمال والشباب والطبقة فى ثورة ٢٥يناير).....، مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.